وجهاً لوجه.. وزير الزراعة ومستوردو الأسمدة

قطنا: تم تأمين جزء من الأسمدة

المستوردون: مشكلتنا القطع الأجنبي وإجراءات المنصة

هناء غانم

ناقش وزير الزراعة حسان قطنا كل الصعوبات والمعوقات التي يواجهها مستوردو الأسمدة والعمل على كيفية تأمين كميات الأسمدة اللازمة وفق احتياجات الخطة الزراعية والإجراءات المطلوبة لذلك، وذلك خلال اجتماعه مع المستوردين أمس، مؤكداً أن الحكومة ملتزمة بتأمين كامل احتياجات المحاصيل الإستراتيجية وخاصة القمح من مستلزمات الإنتاج من بذار وسماد ومحروقات، لافتاً إلى دور القطاع الخاص في تأمين احتياجات بقية المحاصيل والأشجار المثمرة، واستعداد الحكومة لتقديم التسهيلات اللازمة وتذليل كل الصعوبات التي تعترض عمليات الاستيراد.

الوزير قطنا أشار خلال الاجتماع إلى أنه تم تأمين جزء من الاحتياجات من الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية، داعياً إلى ضرورة التعاون بين كل الجهات في القطاعين العام والخاص لتأمين بقية الكميات المطلوبة بهدف توفيرها للفلاحين في المواعيد المناسبة.

وخلال الاجتماع استمع الوزير إلى المشكلات والصعوبات التي تواجه المستوردين للبحث في إمكانية تقديم المقترحات لحلها.

وعن هذه المشكلات أكد مدير الأراضي والمياه في وزارة الزراعة د. جلال غزالة لـ«الوطن» أن المشكلة الأساسية التي يعاني منها المستوردون هي تأمين القطع الأجنبي لهم لاستيراد المادة إضافة إلى حل مشكلة الفترة الزمنية ما بين إيداع المبالغ بالمنصة وبين استردادها بحيث لا تتجاوز الشهرين، مؤكدين أن هذه الفترة غير كافية ولابد من تمديدها.

وعن الصعوبات التي تواجه المستوردين أشار غزالة إلى موضوع تسديد المبالغ حيث يطالبه المستوردون بألا يتم تسديد كامل المبلغ دفعة واحدة وأن تكون هناك فترة أطول أمام المستورد بحيث يتم تمديد الفترة المخصصة لتسديد المبلغ المطلوب في المنصة.

وأضاف: إن احتياجاتنا من سماد اليوريا لمحصول القمح ١٠٠ ألف طن وقد تم تأمين الدفعة الأولى والدفعة الثانية ستكون مؤمنة بداية الشهر القادم.

بدوره رئيس اتحاد الغرف الزراعية السورية محمد كشتو أكد لـ«الوطن» أنه تم تحديد أهم الصعوبات التي يعاني منها المستوردون وعرضها ضمن مذكرة لمناقشتها أمام اللجنة الاقتصادية لاتخاذ القرارات والإجراءات التي تساعد في تأمين مادة الأسمدة لاسيما اليوريا بما يضمن تأمين احتياجات الخطة الزراعية للموسم القادم.

ومن جهة أخرى أصدرت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بطاقة خاصة بتوزيع المحروقات على الفلاحين لمنع التلاعب وإعطاء كل مزارع مخصصاته وفق إنتاجه.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير زراعة ريف دمشق المهندس عرفان زيادة أنه انطلاقاً من توجهات الحكومة بإيصال الدعم إلى مستحقيه لاسيما ما يخص مستلزمات الإنتاج الزراعي وتوزيع المواد المدعومة للمستفيدين بالقطاع الزراعي من مبيدات وبذور وأسمدة ومحروقات ومنها تأمين مادة المازوت للمزارعين، تم وضع آلية من الوزارة لتوزيع المادة انطلاقاً من لجان المحروقات في مراكز المحافظات وصولاً إلى الفلاح وتوزيع المحروقات الفرعية في المدن والقرى حتى تصل هذه المادة للفلاح وسيتم استلامها بناء على البطاقة الإلكترونية المعتمدة من مديرية الزراعة والموزعة من قبلها مع التأكيد أن الفلاح لن يتكلف بأي شيء بخصوص هذه البطاقة، موضحاً أن المطلوب منه فقط تأمين وثائق الملكية التي تقدم للوحدة الإرشادية ويتم منح هذه البطاقة مجاناً من الوحدة الإرشادية الأقرب لمكان إقامة الفلاح، ومن لا يملك هذه الوثائق من الفلاحين يتم اعتماد كشف حسي من اللجان الموجودة في كل منطقة ويتم منحهم بطاقات مؤقتة لاستلام مخصصاتهم من المازوت للمحاصيل ومستلزمات الإنتاج ولاسيما القمح لتسهيل كل ما يحتاجونه من إجراءات تدعم العمل الزراعي.

ولفت إلى أن الوزير أصدر تعميماً أكد فيه أن كل مساحة تحت ١٠ دونمات تعفى من التنظيم ومن وثائق الملكية لزيادة أكبر مساحة مزروعة بالقمح للموسم القادم.

والأهم حسب مدير الزراعة أن الهدف من البطاقة هو ضبط عمليات الهدر والفساد خاصة أن هناك كميات من المحروقات تصل إلى غير مستحقيها خاصة أن هناك من استلم محروقات وهم بالأساس ليست لديهم أراض لذلك كان لابد من منع التلاعب في توزيع مادة المازوت الزراعي لاسيما في ظل التفاوت الكبير بين سعر المادة من ٥٠٠ ليرة سورية وبين سعر الليتر بالسوق الحرة الذي قد يصل إلى ٨ آلاف ليرة سورية. علماً أن الوزارة لا يمكن أن تؤمن كامل الكمية للفلاحين لأن المخصصات هي من ٤٠ إلى ٦٠ بالمئة شهرياً من خطة المديرية على مستوى المحافظة، موضحاً أن كل فلاح يأخذ ٥٠ ليتراً لكل هكتار و١٢٠ ليتراً للرية الواحدة وهي تختلف من محافظة إلى أخرى وأحياناً يتم توزيع مرة أو مرتين بالشهر، وأشار إلى أنه يتم تأمين كميات من المازوت الصناعي للفلاحين بناء على طلبهم كدعم للمازوت الزراعي، لافتاً إلى أنه تم بدء العمل واعتماد هذه البطاقة منذ بداية الشهر الجاري.

«المركزي للإحصاء» ينفي تحديث تعداد سكان سورية

حميدان لـ«الوطن»: آخر تعداد تم عام ٢٠٠٤ وسنجري التعداد الجديد في ٢٠٢٤

جلنار العلي

نفى مدير المكتب المركزي للإحصاء الدكتور عدنان حميدان في تصريح لـ«الوطن» كل الأخبار المتداولة على صفحات ومواقع التواصل الاجتماعي حول وصول عدد سكان سورية إلى ٢٧.٨٠٤.٤٢٨ نسمة وفق آخر تحديث لبيانات الساعة السكانية لعدد السكان في سورية، مشيراً إلى أن آخر تعداد للسكان والمساكن في سورية أجري عام ٢٠٠٤، وكان من المفترض أن يكون هناك تعداد آخر في عام ٢٠١٤ لأن التعداد يجري في المكتب المركزي للإحصاء مرة واحدة كل عشر سنوات، لكن الظروف التي كانت سائدة حينها والعقوبات الاقتصادية حالت دون تنفيذه.

ولفت حميدان إلى أن المكتب سيقوم في عام ٢٠٢٤ بتعداد عام للسكان والمساكن، وفي حال وجود ظروف لا تسمح بذلك سيلجأ المكتب إلى عملية تقدير لعدد السكان، أسوة بكل الدول التي عاشت ويلات الحروب والمشكلات الداخلية والعقوبات الاقتصادية والحصار، حيث سيتم الاستناد في التقديرات إلى مجموعة الجهات التي تعنى بالمسألة السكانية مثل هيئة التخطيط والتعاون الدولي ووزارات الإدارة المحلية والبيئة والكهرباء، إضافة إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للاستعانة بالبطاقات الذكية التي تشرف عليها، ومن الممكن الاعتماد على وزارة الداخلية أيضاً من خلال سجل الأحوال المدنية، إذ سيتم الاتفاق على سيناريو معين ومن ثم يجري المكتب بعض التقاطعات للبيانات التي تم الحصول عليها للوصول إلى تقدير أقرب ما يكون إلى الواقع.

في السياق، ذكر حميدان أن المكتب يجري دراسة للربط الشبكي مع سجل الأحوال المدنية والهجرة والجوازات في وزارة الداخلية، لافتاً إلى أن هذه الدراسة استغرقت وقتاً كبيراً بسبب الظروف السائدة في الإدارتين ونقل المقرات، ولكن سيتم قريباً بحث الأدوات التي يمكن العمل عليها لإنهاء الفجوة التي تقع دائماً في تعداد السكان ما بين سجل الأحوال المدنية والمكتب المركزي للإحصاء، حيث إن هذا السجل يعتمد على الوقائع من ولادات ووفيات، وهذا ما يساعد على الوصول إلى تعداد سكاني مطابق أو مقارب للواقع إلى حد كبير.

في سياق آخر، كشف حميدان عن تشكيل لجنة عليا من هيئة التخطيط والتعاون الدولي تشمل ممثلين عن جميع الوزارات لبحث أهداف التنمية المستدامة الـ١٧ التي يتم العمل عليها في كل دول العالم، حيث تم الاجتماع عدة مرات للحديث عن هذه الأهداف وأهميتها وإمكانية تحقيقها على المستوى الداخلي، لافتاً إلى أن قياس درجة تحقيق هذه الأهداف يجب أن يبنى على مؤشرات إحصائية يتم تصميمها من المكتب المركزي للإحصاء، وبالتالي فإن المكتب يعمل على دراسة المؤشرات لكل هدف على حدة وما يمكن اعتماده لقياس التقدم المحرز في سورية باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتابع: «هذا الأمر سيتم إنجازه خلال عام ٢٠٣٠ وفي كل عام ستكون هناك مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى تحقق هذا الهدف أو ذاك، من خلال مقارنة التقدم بين الأعوام وصولاً إلى عام ٢٠٣٠».

في حقل الخدمات الإلكترونية

الشللي لـ«الوطن»: على مالك التطبيق أن يحصل على موافقات الجهات العامة التي يقدم التطبيق خدمات في مجال عملها

رامز محفوظ

كشفت مدير التنظيم والتراخيص في الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة مادلين الشللي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الهيئة تمنح وثيقة اعتمادية للمنظومات المعلوماتية بعد اجتياز الاختبارات الفنية وتحقيق متطلبات الاعتمادية، وتكون وثيقة الاعتمادية الممنوحة شرطاً كافياً لتركيبها لدى الجهة العامة الراغبة باستثمارها، كما أنها تمنح التصريح الأولي للتطبيقات الإلكترونية بعد تحقيق المتطلبات الفنية واجتياز الاختبارات الفنية، حيث إن التصريح الأولي شرط لازم ولكنه غير كاف لإطلاق الخدمات عبر التطبيق، ويجب على مالك التطبيق أن يحصل على موافقات الجهات العامة التي يقدم التطبيق خدمات في مجال عملها، ومن ثم حصوله على التصريح النهائي من الهيئة لضمان التزام الشركة بنسخة التطبيق الآمنة التي اجتازت الاختبارات الفنية.

إجراءات منح الاعتمادية والتصريح

وبينت الشللي أنه بالنسبة لإجراءات منح اعتمادية المنظومات المعلوماتية فإنه يتم العمل في هذا السياق وفق اللائحة الصادرة بالقرار التنظيمي رقم /٨/ تاريخ ٢٠١٨/٦/٢٦ ويتم منح الاعتمادية بعد أن تقدم الشركة الوثائق المطلوبة إلى الهيئة، وفي حال وجود نقص في الثبوتيات المقدمة تتم مخاطبة الشركة لاستكمالها، وبعد استكمال الثبوتيات تحال المنظومة إلى فريق التطبيقات في الهيئة لإجراء الاختبارات الفنية واختبارات أمن المعلومات، ومن ثم يتم إعداد التقرير المطلوب عن المنظومة مع لائحة التحقق، وفي حال وجود متطلبات واستفسارات إضافية تقوم الهيئة بمراسلة مقدم الطلب بالاستفسارات المطلوبة لاستكمال إجراءات المنح، كما يتم الاحتفاظ بنسخة من البرمجية التي تم منح الاعتمادية وفقها لدى الهيئة، ولدى استكمال متطلبات المنح تقوم الهيئة بمنح الاعتمادية المطلوبة، على حين أن إجراءات منح التصريح للتطبيقات الإلكترونية يتم العمل بهذا الخصوص وفق اللائحة الصادرة بالقرار التنظيمي رقم /٨/ تاريخ ٢٠٢٠/١١/٨، حيث تمنح الهيئة التصريح للتطبيق بناء على تحقيقه مجموعة من الشروط الفنية حيث يجب أن يحصل التطبيق على ترخيص من الجهة العامة حسب الخدمة التي يقدمها مثل التواصل الاجتماعي-تسويق إلكتروني – خدمات بنكية – دفع إلكتروني – توصيل طلبات– خدمات طبية –نقل – تعليم – خدمات تتبع آليات وغيرها، ويكون الإجراء المطلوب للحصول على التصريح من خلال قيام الشركة بتقديم الوثائق المطلوبة إلى الهيئة ومن ثم تقبل الهيئة الطلب بعد دراسة وثائقه للتأكد من توفر الشروط اللازمة، وفي حال وجود أي نقص في الوثائق المطلوبة تتم مراسلة مقدم الطلب لاستكمالها خلال ١٥ يوماً من تاريخ إبلاغه بذلك، يلي ذلك قيام الهيئة بإجراء الاختبارات الفنية والأمنية اللازمة، ومن ثم القيام بإبلاغ مقدم الطلب بنتيجة الدراسة والاختبارات خلال ١٥ يوماً من تاريخ انتهاء الاختبارات، وترسل الهيئة بعد ذلك مطالبة مالية لمقدم الطلب لتسديد أجور التصريح الأولي، ومن ثم تُصدر تصريحاً أولياً للتطبيق حسب النسخة التي اجتازت الاختبار، يلي ذلك الإحالة إلى الجهة العامة المختصة لمنحه الموافقة أو الترخيص اللازم وفق ضوابطها الإدارية والتنظيمية والمالية، وأخيراً تقوم الجهة العامة بإعلام الهيئة بالموافقة على الترخيص أو عدمها، مشيرة إلى أنه في حال موافقة الجهة العامة تُرسل الهيئة مطالبة مالية لمقدم الطلب لتسديد أجور التصريح النهائي، وتُصدر الهيئة تصريحاً نهائياً للتطبيق ومن ثم يتم نشر قرار التصريح على الموقع الإلكتروني للهيئة، أما في حال عدم موافقة الجهة العامة فيتم إيقاف التطبيق لحين توفيق الأوضاع مع الجهة العامة.

ميزات

وبخصوص الميزات التي تمتاز بها التطبيقات الإلكترونية والمنظومات المعلوماتية الحاصلة على التصريح أو الاعتمادية عن غيرها، أوضحت الشللي أنه بالنسبة لشهادة الاعتمادية التي يتم منحها للمنظومات المعلوماتية فإنها تضمن حقوق الجهة العامة المستثمرة للمنظومة بالحصول على برمجيات حديثة قابلة للتوسع وتتوافق مع السياسة الوطنية لأمن المعلومات، كما أنها تؤكد خلو المنظومة من الثغرات الأمنية التي يمكن استغلالها للحصول على معلومات عن الجهة التي تقوم باستثمارها، وبالتالي الحفاظ على سرية البيانات المتداولة عبر هذه المنظومات، وتؤكد أن المنظومة تحقق معايير الجودة الأساسية لعملها مثل سهولة الاستخدام والموثوقية والتوافرية وتحقيق الحد الأدنى من معايير أمن المعلومات وإمكانية تحديثها وزيادة وظائفها وتضمن حفظ حقوق كل الأطراف المتعاملة مع المنظومة من خلال تسجيل كل العمليات التي تتم على المنظومة ولكل المستخدمين والحسابات المعرفة عليها، في حين أن التصريح الذي يتم منحه للتطبيقات الإلكترونية يؤكد خلو التطبيق والموقع الإلكتروني المرتبط به (إن وجد) من الثغرات الأمنية التي يمكن استغلالها للحصول على بيانات المستخدمين المتداولة عبر هذه التطبيقات ويضمن استضافة التطبيق بكل مكوناته داخل أراضي الجمهورية العربية السورية، وبالتالي منع تخزين معلومات المستخدمين على مخدمات خارجية قد تعرضها للفقدان أو انتهاك سريتها واستخدامها لأغراض أخرى، كما يضمن أن البرمجيات المستخدمة في بناء التطبيق حديثة حتى لا يتم فقد الدعم الفني من الشركة الأم أو قد يتمّ إيقافها، إضافة إلى أنّه في حال كان إطار العمل الذي بني التطبيق من خلاله قديماً فقد يعاني الكثير من الثغرات التي تكون قابلة للاستغلال واختراق التطبيق من خلالها.

إجراءات الهيئة لتيسير تنظيم القطاع

وأكدت الشللي أن الإجراءات التي قامت بها الهيئة لتيسير تنظيم هذا القطاع كانت عبر تنظيم عدد من ورشات العمل للجهات العامة وعرض اللائحة التنظيمية التي سيتم تنظيم سوق التطبيقات الإلكترونية من خلالها، وتم الطلب من الجهات العامة البدء بوضع ضوابط تقديم خدماتها من خلال التطبيقات الإلكترونية وتم استصدار تعميم رئاسة مجلس الوزراء بذلك، واستصدار تعميم رئاسة مجلس الوزراء لتضمين دفاتر الشروط الفنية شرط حصول البرمجيات المركبة لديها على اعتمادية من الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة، واستضافة بعض التطبيقات بأسعار رمزية تشجيعاً للخدمات المقدمة من خلالها، وتقديم المساعدة بخصوص تجهيز المخدمات التي سيتم تنصيب التطبيقات عليها، والعمل على إعفاء بعض التطبيقات من الضرائب والرسوم لفترات معينة بالتنسيق مع هيئة الضرائب والرسوم.

تعزيز ثقافة الاعتمادية

وختمت الشللي بالقول إن رؤية الهيئة لتعزيز ثقافة اعتمادية التطبيقات الإلكترونية والمنظومات المعلوماتية تتم من خلال العمل على رفع جودة التطبيقات وأمانها من خلال الاختبارات التي تقدمها الهيئة باحترافية وبأسعار رمزية مقارنة بالخدمات نفسها التي تقدم من القطاع الخاص وتبسيط إجراءات الحصول على الاعتمادية أو التصريح ورفع مستوى التطبيقات لتقدم خدمات جاذبة للمستخدمين وتمكينها لتكون منافسة للتطبيقات العالمية وتؤمن مردوداً مالياً لجميع المستفيدين، وإشراك نطاق واسع ومتنوع من أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار الخاص بتنظيم سوق التطبيقات الإلكترونية، واعتماد التنظيم التعاوني الذي يحقق توازناً قوياً بين حقوق الأشخاص والتكنولوجيا ويدعم التحول الرقمي السريع للجميع.

ووصول باخرة محملة بـ٧ آلاف طن من أسمدة اليوريا

الجمعيات الفلاحية لـ«الوطن»: مبيع طن سماد اليوريا في السوق السوداء وصل لـ ٤,٥ ملايين ليرة

عبد الهادي شباط

كشف مصدر حكومي لـ«الوطن» عن وصول باخرة محملة بـ٧ آلاف طن من أسمدة (اليوريا ٤٦) يجري تفريغها حالياً وتعبئتها بأكياس من سعة ٥٠ كغ بواسطة وحدات تعبئة خاصة ويتم تحميلها بالشاحنات وتوزيعها على فروع المصرف الزراعي في المحافظات.

وبين أن هذه الكمية هي جزء من عقد لتوريد ٣٠ ألف طن من أسمدة اليوريا عبر نظام المقايضة علماً أن وزارة الزراعة أوضحت في تصريح سابق لـ«الوطن» عن الحاجة لأكثر من ١٠٠ طن للموسم الزراعي المقبل خاصة أن هناك نقصاً في توفر أسمدة اليوريا في السوق المحلية حيث وصل سعر الطن في السوق المحلية خلال الأيام الأخيرة لحدود ٤,٥ ملايين ليرة حسب ما أفاد به بعض أصحاب الجمعيات الفلاحية، في حين عمم المصرف الزراعي سعراً جديداً لطن اليوريا بـ٢,٤ مليون ليرة مع نهاية الشهر الماضي (تشرين الأول) وهو ما يفيد أن سعر طن سماد اليوريا يباع حالياً في السوق السوداء بضعف السعر الذي صدره المصرف الزراعي، وهو ما يثير حفيظة الفلاحين الذين يعتبرون أنه لا يمكنهم مجاراة هذه الأسعار، على حين صرح مدير في وزارة الزراعي لـ«الوطن» أنه تم تعليق مبيع أسمدة السوبر فوسفات منذ بداية الأسبوع الجاري مرجحاً أن يكون ذلك بقصد إعادة النظر بسعر المبيع الحالي.

> «الزراعة»: تعليق بيع أسمدة الفوسفات منذ بداية الأسبوع الجاري

وكان وزير الزراعة محمد حسان قطنا في تصريح لـ«الوطن» بين أن الحكومة استطاعت تأمين نحو ٤٠ ألف طن من أسمدة اليوريا، وهناك حوارات مع دول صديقة لإبرام عقود مقايضة لتأمين بقية احتياجات المحاصيل الزراعية إضافة للكميات التي يتم استجرارها محلياً من معمل الأسمدة مقدراً أن يكون إجمالي احتياجات المحاصيل الزراعية للموسم المقبل لا يقل عن ١٠٠ ألف طن علماً أنه قبل سنوات الأزمة كانت احتياجات المحاصيل الزراعية من الأسمدة تتجاوز ١٥٠ – ٢٠٠ ألف طن.

ويجمع العاملون في القطاع الزراعي على أن توفر مستلزمات الإنتاج وتخفيض أسعارها هي من أكبر المشكلات التي تواجه العمل الحكومي وتهدد بتراجع الإنتاج الزراعي خاصة أن الكثير من الفلاحين لم يعودوا قادرين على تأمين هذه المستلزمات بسبب ارتفاع أسعارها في السوق السوداء التي يستغلها العديد من (السماسرة والتجار).

وربما حملت كميات الإنتاج في موسم العام الماضي دلالات واضحة على خطورة تراجع معدلات الإنتاج خاصة في المحاصيل الأساسية مثل القمح وذلك على التوازي مع ما حاصل في شق الإنتاج الحيواني وتراجع معدلات الإنتاج وخاصة قطاع الدواجن الذي يعتبر الكثير من المتابعين له أنه دخل مرحلة الانهيار بسبب ارتفاع مدخلات الإنتاج وعدم توفرها.